معاون وزير المالية: يسهم في الحفاظ على كوادر القطاع المصرفي وترميمها ويسمح برفع معدل الحوافز حتى ٤٠٠ بالمئة

الرئيس الأسد يصدر قانون يسمح برفع سقف الحوافز للعاملين في المصارف من ٢,٥ حتى ١٠ بالمئة

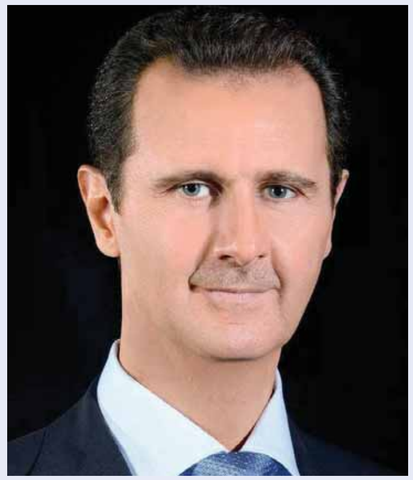

عبد الهادي شباط

بهدف الحفاظ على الكوادر الخبيرة والكفاءات المصرفية لدى المصارف العامة، أصدر الرئيس بشار الأسد القانون رقم ٢٤ لعام ٢٠٢٢ الذي يقضي بجواز رفع سقف نسبة الحوافز الإنتاجية للعاملين في المصارف العامة من ٢,٥ بالمئة إلى ١٠ بالمئة وذلك بقرار من مجلس الوزراء بناء على اقتراح من وزير المالية.

وبموجب القانون الجديد أصبح بالإمكان توزيع نسبة تصل إلى ١٠ بالمئة من الربح الصافي للمصرف على العاملين فيه وتضبط حصص العاملين والمشمولين بالحوافز الإنتاجية مجموعة من التعليمات التنفيذية الخاصة بكل مصرف، وفقاً لعدة معايير مرتبطة بتقييم الأداء.

وفي تصريح لـ«الوطن» أوضح معاون وزير المالية رياض عبد الرؤوف أن القانون يهدف للحفاظ على العاملين في القطاع المصرفي وخاصة الخبرات المصرفية والتقنية والفنية وحماية كوادر المصارف الحكومية من المنافسة مع القطاع المصرفي الخاص والمصارف في الخارج، مضيفاً إن القانون سيكون له أثر ايجابي مهم على العمل المصرفي خاصة أن القانون سمح برفع نسبة الحوافز من الأرباح الصافية لدى المصارف من ٢,٥ بالمئة إلى ١٠ بالمئة أي زيادة حصة الحوافز من الأرباح الصافية ٤ أضعاف (٤٠٠ بالمئة) ويحفز العاملين في المصارف على رفع كفاءتهم وجودة الخدمات التي يقدمونها إضافة إلى تحفيز استقطاب عاملين وخبرات جديدة للعمل في القطاع المصرفي العام.

وعن آلية توزيع هذه الحوافز، بين أن هناك جملة من المعايير والقواعد لدى كل مصرف تحدد كيفية منح الحوافز وتوزيعها أهمها كفاءة العامل وإنتاجه وغيرها من المعايير التي تحدد حوافزه، إذ من غير المنطقي توزيع المبلغ المالي للحوافز على كل العاملين بالتساوي لأن ذلك يفقد الحافز معناه والجدوى منه كأداة مهمة لتطوير كفاءات العاملين وزيادة مهاراتهم في العمل.

ورغم أن القطاع المصرفي فقد الكثير من كوادره لكنه استطاع الصمود خلال كل الظروف والصعوبات التي تعرض له واستمر في تقديم المهام المطلوبة منه عبر تأمين التسهيلات للمؤسسات والشركات والفعاليات الاقتصادية، فالقطاع المصرفي شريان مهم للاقتصاد وله دور مهم في التنمية الاقتصادية إضافة للدور المهم في حفظ المدخرات للمواطنين.

مقاولون يتساءلون: أين دور هيئة الإشراف على التمويل العقاري؟

رئيسة الهيئة لـ«الوطن»: الباب مفتوح لتأسيس شركة تمويل عقاري والتسهيلات المقدمة كبيرة

طلال ماضي

مع ارتفاع أسعار العقارات إلى مستويات قياسية، وتدني دخل الفرد، وأمام هذا الركود في أحد أهم القطاعات الاقتصادية في سورية، وجمع معظم مدخرات السوريين في شقق فارغة وعلى المخططات، يسأل مقاولون عن دور هيئة الإشراف على التمويل العقاري المحدثة منذ عام ٢٠٠٩، ويؤكدون أهمية تفعيل دورها ودخولها إلى سوق العقارات من ناحية التمويل، ووجوب ضخ مليارات الليرات لتحريك هذا السوق، وإنقاذ بعض المشاريع التي تعثرت نتيجة التضخم، وعدم قدرة المتعهدين على البيع أو تأمين التمويل اللازم لإكمال مشاريعهم.

محمد قاسم أحد المطورين العقاريين العاملين في السوق السورية، يقول إن عمل الهيئة بحاجة في الدرجة الأولى إلى تأسيس شركات سورية محلية بشراكة بين مؤسسات الدولة التي لديها أموال فائضة والنقابات المهنية حتى يتشجع أصحاب الشركات العربية من الدخول إلى سورية وتأسيس شركات تمويل عقاري، لافتاً إلى أن السوق العقارية في سورية كبيرة وتتسع للجميع، لكنها بحاجة بالدرجة الأولى إلى تأسيس هذه الشركات.

من جهتها، أكدت مدير عام هيئة الإشراف على التمويل العقاري انتصار ياسين في تصريح لصحيفة «الوطن» أن الهيئة عملت على إصدار القوانين الناظمة لعملها وتنظيم عمل شركات التمويل العقاري، ونظمت عمل مهنة التقييم العقاري.

وبالنسبة لتأسيس شركات تمويل عقاري، بينت ياسين أن الباب مفتوح والتسهيلات المقدمة كبيرة والحد الأدنى لتأسيس شركة تمويل عقاري ١,٥ مليار ليرة للشركات التي تقوم وفق أحكام الشريعة الإسلامية، و٢,٥ مليار ليرة لشركات إعادة التمويل العقاري، على أن تكون أسهم الشركة اسمية وقابلة للتداول وحصة الشخص الطبيعي أقل من ٥ بالمئة والشركات الاعتبارية ٤٠ بالمئة.

وأكدت ياسين أن الهيئة تقوم بمجموعة من الإجراءات لتطوير عملها وذلك لأهمية دورها في تأمين السكن المناسب لدخل الفرد، وتعمل على تشجيع ترخيص شركات تمويل عقاري لتكون الشريان الحيوي الذي يضخ التمويل اللازم في الأسواق، والنهوض بهذا القطاع الاقتصادي وإنعاش شركات التطوير العقاري وتطوير مهنة التقييم العقاري.

> الحد الأدنى لرأسمال شركة تمويل عقاري يوازي ثمن شقة

تعرفة جديدة لأجور السفر بين المحافظات

التجارة الداخلية تعمم الأسعار الجديدة وترجع السبب لارتفاع تكاليف التشغيل

الوطن

عدلت وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك أمس بموجب تعميم، أجرة الركوب في بولمانات نقل الركاب بين المحافظات، لتصبح ٣٢,٤٠ ليرة للكيلو متر الواحد بالنسبة لبولمان رجال أعمال المخصص لـ٣٠ راكباً، و٢٩ ليرة للكيلومتر للبولمان المخصص لـ٤٥ راكباً.

وأرجعت الوزارة في تعميمها سبب رفع الأجور إلى ارتفاع تكاليف التشغيل الثابتة والمتغيرة للبولمان الواحد سنوياً، من ارتفاع في أسعار الزيوت المعدنية وأجور الصيانة والإصلاح وقطع الغيار والرواتب والأجور وعدم تأمين (المازوت) بالسعر الرسمي، وبناء عليه، يتم اعتماد التعرفة الكيلومترية لشركات نقل الركاب العاملة بين المحافظات والمرخصة على قانون الاستثمار على الشكل التالي:

وألزم التعميم كافة شركات النقل المرخصة التقيد بالتعرفة الجديدة، والإعلان عنها بشكل واضح ضمن مكاتب قطع التذاكر، واعتبارها حداً أقصى لا يمكن تجاوزه.

انتخاب سورية نائباً لرئاسة الاتحاد العربي لحماية المستهلك

٢٢ دولة شاركت في مؤتمر الاتحاد بسلطنة عُمان

المعقالي: نسعى لتكامل الاقتصاد العربي وجعل الرسوم الجمركية بين العرب صفراً بالمئة

التحرك العاجل للتكامل الغذائي ومنع التصدير إلى خارج الدول العربية

إصدار قوانين وتشريعات للتسوق الإلكتروني

هناء غانم

قال رئيس جمعية حماية المستهلك عبد العزيز المعقالي إن سورية فازت بمرتبة نائب رئيس الاتحاد العربي لحماية المستهلك من بين ٢٢ دولة، ما يفتح الآفاق أمام عودة سورية لدورها الريادي ومكانتها الاقتصادية من جديد، والأهم أنه سوف يتم الاستفادة من تجارب بقية الدول، مبيناً أن سورية خطت خطوات كبيرة في بعض القضايا، ولافتاً إلى أن الأزمة الاقتصادية الحالية التي نمر بها هي أزمة على مستوى العالم.

المعقالي أكد أن سورية ومن خلال مشاركتها في مؤتمر الاتحاد العربي للمستهلك الذي أقيم مؤخراً في سلطنة عمان تقدمت بجملة من المقترحات اعتبرت مفصلاً ومحوراً مهماً للنقاش باعتبارها تسهم في حماية المستهلك العربي عموماً والسوري خصوصاً ولاسيما أن المستهلك في مختلف الدول العربية يعاني نتيجة للظروف الإقليمية التي تعصف بالوطن العربي من ناحية انعدام الأمن والاستقرار في العديد من الدول وصعوبة تأمين متطلبات الحياة بسبب تآكل الدخول، وضرورة التحرك العاجل من قبل الدول العربية للتكامل الغذائي بينها ومنع التصدير إلى خارج الدول العربية، موضحاً أنه سيتم توجيه كتاب إلى رئاسة مجلس الوزراء حول التوصيات التي خرج بها المؤتمر للاستفادة منها، حيث إن سورية كنائب رئيس للاتحاد العربي للمستهلك من واجبها متابعة هذه المواضيع وتبادل الخبرات مع الدول العربية وتأكيد أهمية تسهيل انسياب السلع بين الدول العربية وجعل الرسوم الجمركية بين الدول العربية صفراً بالمئة وخاصة في ظل الظروف الراهنة.

ومن المقترحات التي تقدمت بها باسم سورية: ضرورة قيام جمعيات حماية المستهلك العربي من خلال تواصلها مع الجهات الحكومية العربية بتفعيل وتعزيز اتفاقيات التبادل التجاري العربي البيني لما له من آثار إيجابية على خفض الأسعار وتكاليف الإنتاج على المستهلك العربي، والأهم – حسب المعقالي – هو التكامل الاقتصادي العربي والذي هو موجود سابقاً لكن الظروف الراهنة عطلته لكن يتم السعي وبإصرار لإعادة تفعيله.

وأشار المعقالي إلى أن هناك اتفاقاً عربياً على أن المستهلك يقع ضحية لمخطط كبير يحاك ضده من فئة هدفها تحقيق الأرباح المالية من خلال إغراق الأسواق بمنتجات رديئة ومواصفات متدنية، لذلك لابد أن يكون للعرب لائحة وقانون مشترك يغطي كل الوطن العربي يحقق للمستهلكين العرب الحماية المناسبة، مع أهمية وضع علامات تجارية عربية وإيجاد أطر كفيلة لتثقيف المستهلك وحمايته من السلع المغشوشة والتركيز على تعزيز ثقافة الشكوى للمستهلك العربي وتشميله بالضمان الصحي ووضع خريطة الطريق للتعامل مع الوضع الاقتصادي وما يهم المستهلك العربي خلال الفترة القادمة، مع التركيز على التشاركية الثلاثية في الوطن العربي: القطاع العام، القطاع الخاص، المجتمع الأهلي، وتشجيع البحوث العلمية والدراسات التي تهم المستهلكين وتفعيل نظام الإنذار المبكر في مختلف البلدان العربية.

وأضاف المعقالي: «الاستغناء عن الاستيراد لا يتم إلا بتحقيق شعار أن نأكل مما نزرع ونلبس مما نصنع، وتأسيس مركز يعنى بقضايا حقوق المستهلك والمشاكل التي يواجهها، ومساعدة المستهلكين في الحصول على احتياجاتهم من المنتجات بتكاليف معقولة، وتشجيع البحوث والدراسات في جميع المجالات ذات العلاقة بالمستهلكين مع محاولة دعم تكاليفها من القطاعين الحكومي والخاص، إضافة إلى العمل على إقامة ورش عمل متخصصة بقضايا المستهلك العربية بالتعاون مع كوادر عربية لحماية المستهلك.

ومن المقترحات التي تقدمت بها سورية أيضاً، إصدار قوانين وتشريعات للتسوق الإلكتروني تتصف بالسهولة، وتثبيت الرسوم على السلع المستوردة إن أمكن، وتطوير إستراتيجيات وبرامج محاور إنتاجية في ميادين الصناعة والزراعة والخدمات من خلال الاستفادة من تقاط القوة في كل بلد عربي بما فيها الموارد الطبيعية، والأهم دعوة الأجهزة الصناعية والتجارية والصحية والتعليمية وغيرها إلى تأسيس نظم معلومات شاملة تضم كل المعلومات والبيانات عن كل قطاع حتى يعاد وضع إستراتيجيات وبرامج وخطط للتنفيذ والرقابة في جميع القطاعات بما يفيد شرائح المواطنين كافة في كل بلد، والعمل على تشجيع الخدمات المالية الرقمية لما لها من أهمية عالمية ولمواكبة كل ما هو متطور ونظراً لأهميتها بتأمين الخدمات في زمن الأوبئة، كذلك العمل على إقامة دورات تدريبية حول الخدمات المالية الرقمية بالتعاون مع الهيئة لمواكبة تحديات التحول الرقمي، والمبادرة لعقد دورات توعوية مجانية حول آليات قوانين التسويق الإلكتروني، وضرورة تأهيل وتدريب الكوادر الصحية الحالية ودعم هذه الكوادر من خلال تعيين أفراد متخصصين لمواجهة أي مشاكل قادمة، إضافة لأهمية مراجعة السياسات الحمائية العربية مع دعوة الجامعات العربية لإدخال مادة متخصصة تحت عنوان «حماية المستهلك تعالج قضايا المستهلك وحقوقه».

بعد رفع أسعار خدمات الاتصالات بنسبة ٥٠ بالمئة

وزير اتصالات سابق لـ«الوطن»: أسعارنا الأرخص بين دول الجوار لكن زيادتها ستزيد معاناة ذوي الدخل المحدود

رامز محفوظ

رأى وزير الاتصالات الأسبق والخبير في شؤون الاتصالات الدكتور محمد الجلالي أن قرار رفع أسعار خدمات الاتصالات يجب أن يترافق مع تحسين تغطية الإنترنت من شركات الخلوي وتحسين خدماتها المقدمة والانتقال إلى أجيال جديدة من الخدمات مثل خدمات الجيل الخامس التي أصبحت موجودة ومنتشرة لدى الدول المجاورة في وقت نجد فيه أن خدمات الجيل الرابع في سورية ما زال أداؤها سيئاً ولا تعمل بشكل جيد.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين الجلالي أن المشكلة التي نواجهها بشكل دائم عند رفع سعر أي خدمة أن رفع السعر يستهدف الشريحة الأكبر من المواطنين الذين هم من ذوي الدخل المحدود، لذا فإن رفع أسعار خدمات الاتصالات اليوم سيزيد من معاناة هذه الشريحة ويجب أن يكون هناك توجه لتحسين دخل المواطن الذي أصبح ضرورة ملحة.

وأوضح الجلالي أنه على الرغم من رفع أسعار خدمات الاتصالات اليوم، فإن أسعارها في سورية وفقاً للقيمة المطلقة (أي سعر الدقيقة) وفقاً لسعر الصرف وليس وفقاً للقيمة النسبية لدخل المواطن) تعتبر الأرخص بالنسبة للدول المجاورة، لافتاً إلى أن هذا الانخفاض في أسعار خدمات الاتصالات في سورية أمام ارتفاع تكاليف التشغيل يستدعي أن يكون هناك حاجة لإعادة النظر بشكل دائم بموضوع أسعار الخدمات المقدمة من شركات الخلوي.

فإن أسعار الاتصالات تبقى أرخص من اسعار خدمات أخرى مثل أسعار الوقود والنقل وغيرها، مشيراً إلى أن فاتورة الاتصالات الشهرية للمواطن السوري منذ بداية الأزمة في سورية لم ترتفع بنسب ارتفاع فواتير الكهرباء والنقل والخدمات الأخرى.

وبين أن هناك أعباء وتكاليف تدفعها شركات الاتصالات منها مصاريف الشبكة والصيانة ومصاريف الوقود والطاقة باعتبار أن محطات الخلوي بحاجة دائماً إلى الطاقة إضافة لرواتب وأجور العاملين والكوادر التي تعمل ضمن شركات الخلوي، مشيراً إلى أن الكوادر التي تعمل في الاتصالات في سورية مطلوبة من الدول المجاورة، لذا فانه يجب العمل على رفع رواتبهم بشكل دائم للحفاظ عليهم.

وكانت الهيئة الناظمة للاتصالات والبريد قد أعلنت أمس رفع أسعار خدمات الاتصالات المقدمة من شركتي الخلوي (سيريتل وإم تي إن) والشركة السورية للاتصالات بمتوسط زيادة ٥٠ بالمئة للخدمات الأساسية بدءاً من بداية الشهر القادم.

وأوضحت الهيئة في بيان لها أنه وبعد عدة مفاوضات جرت خلال الفترة الماضية بينها وبين المشغلين من الشركات المذكورة أعلاه وبناء على طلب مقدم من قبلهم تمت الموافقة على رفع أسعار الخدمات بمتوسط زيادة ٥٠ بالمئة للخدمات الأساسية بدءاً من ١-٦-٢٠٢٢ بما يساعدهم على الاستمرار بتقديم خدماتهم وتحسينها أو توفيرها وتنفيذ المشاريع المطلوبة وبما لا يؤثر بشكل كبير على المواطنين ولاسيما ذوي الدخل المحدود.

وأشارت الهيئة إلى أن هذا القرار يأتي ضمن عدة خطوات تعمل على أساسها مع مشغلي الخدمة لتأمين الاتصالات بكل أشكالها وإن كان يتضمن رفعاً لأجور الاتصالات والإنترنت إلا أنه استجابة ضرورية لتتمكن الشركات من تنفيذ المشاريع المطلوبة منها صيانة وتأهيل وغيرها إضافة إلى الإيفاء بالتزاماتها المالية بالقطع الأجنبي لشركات مزودي الخدمة العالمية في ظل الارتفاع الكبير بأسعار الطاقة.

وأكدت أن هذا القرار لا يستند بالمطلق إلى دوافع ربحية لأنه يهتم بشكل أساسي بضمان استمرار توافر خدمات الاتصالات والإنترنت لجميع شرائح المجتمع وخاصة أن خدمات الاتصالات والإنترنت في سورية تعاني تراجعاً في جودتها على حين تشهد بعض المناطق غياباً شبه كلي لها ولاسيما في الأرياف والمناطق الحدودية والبعيدة نسبياً عن مراكز المدن.